

فتوى

فضيلة الشيخ سعيد عبد الحفيظ الحجاوي
المفتي العام للمملكة الأردنية الهاشمية

السؤال الأول :

هل يجوز ان تعتبر المذاهب التي ليست من الإسلام السني جزءاً من الإسلام الحقيقي او بمعنى آخر هل كل من يتبع ويمارس أي واحد من المذاهب الإسلامية - يعني المذاهب السنية الأربع والمذهب الظاهري والمذهب الجعفري والمذهب الزيدي والمذهب الإباضي يجوز ان يعد مسلماً ؟

الجواب : الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين وبعد ،

فإن الإسلام هو الدين الذي ارتضاه الله تعالى وحمله خاتم النبيين سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم رسالة للعالمين الى يوم الدين ليسعد بالدارين من يتبعه ، ويشقى من يعرض عنه او يتركه قال تعالى : { ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة

من الخاسرين } وقال تعالى : { ان الدين عند الله الإسلام } وهو يقوم على أركان خمسة فعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : " بني الإسلام على خمس شهادة ان لا إله الا الله وان محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان شهادة ان لا إله الا الله اثبات للتوحيد ، وشهادة ان محمداً رسول الله اثبات للرسالة والنبوة لاثبات ما يقوم على السمع للايمان بالله تعالى وملأته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره فعن عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - قال : بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ذات يوم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم : فاسند ركبتيه الى ركبتيه ووضع كفيه على فخذيه وقال : يا محمد اخبرني عن الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الإسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلاً ، قال صدقت قال : فعجبنا له يسأله ويصدق ، قال فاخبرني عن الايمان قال : ان تؤمن بالله وملأته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره قال : صدقت . . . قال ثم انطلق فلبثت ملياً ثم قال لي : يا عمر أتدري من السائل ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فانه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم " وقد حدد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من هو المسلم بعد ان حدد معالم الإسلام فعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : " من شهد ان لا اله الا الله واستقبل قبلتنا وصلى صلاتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم له ما للمسلم وعليه ما على المسلم " .

وان اطلاق اهل السنة والجماعة بدأ في أول العصر العباسي فالإسلام أسبق وأشمل ولا يقتصر على مذهب بل يلتقي في رحابه وينضوي تحت لوانه وإتباع احكامه الأئمة الاعلام الذين تنسب اليهم المذاهب السنية ومنهم الظاهرية والجعفرية والزيدية فكل امام مذهب مجتهد مطلق معترف بامامته عند اهل السنة وكان من أئمة آل البيت الأطهار الامام زيد بن علي - رضي الله عنه - الذي ينسب اليه المذهب الزيدي واخوه الامام ابو جعفر محمد بن علي الباقر - رضي



الله عنه - وابنه الامام جعفر الصادق - رضي الله عنه - احدى سنية اقدم صاحب رضي الله عنه وروي عنه ابو حنيفة رضي الله عنه الذي ينسب اليه المذهب الجعفري ولكل امام منهجه في الاجتهاد .

فلقد اختلف بعد الصحابة والتابعين زيد بن علي والامام محمد الباقر والامام جعفر الصادق والائمة ابو حنيفة والاوزاعي والليث بن سعد ثم من بعدهم الشافعي فقد اختلف مع اصحاب مالك واصحاب ابي حنيفة ولم يكن ذلك خصومة في دين ولا اختلافا في يقين ولكنه اختلاف منهج فكري في تفسير النصوص وتخريجها وهو الادراك الحقيقي لمعاني الاسلام ولذا يقول عمر بن عبدالعزيز - رضي الله عنه - ما يسرني باختلاف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمر النعم ولو كان رأيا واحدا لكان الناس في ضيق " . ولكل مجتهد نصيب وان اخطأ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : " اذا اجتهد الحاكم فإخطأ فله اجر وان اجتهد فأصاب فله اجران " .

وعن ابن عباس وعطاء ومجاهد ومالك بن انس رضي الله عنهم قالوا : ما من أحد الا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه الا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحو ذلك قال الائمة فابو حنيفة رضي الله عنه قال : " هذا رأيي وهذا أحسن ما رأيت من جاء برأي خير منه قبلناه " .

وقال الامام مالك رضي الله عنه : " انما انا بشر اصاب وأخطي فاعرضوا قولي على الكتاب والسنة " .

وقال الشافعي رضي الله عنه : " اذا صح الحديث بخلاف قولي فاضربوا بقولي الحائط واذا رأيت الحجة موضوعة على الطريق فهي قولي " . رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب ، وكان أئمة آل البيت يحرصون على التمسك بالاصول ويحاولون غيرهم من الائمة كحوار الامام محمد الباقر رضي الله عنه للامام ابي حنيفة رضي الله عنه ولقد سار معتنقو المذهب الزيدي على اكرام السالفين من آل البيت واستفادوا من مذاهب الامصار ولم يناوؤا بانفسهم عن المذاهب الأربعة فلم يحصل جفاء بل اعتبروا صحاح السنة عند الجمهور صحاحا معتبرة عندهم وكتبهم تشير الى آراء العلماء المجتهدين من المذاهب الأخرى دون تعصب لرأي او مذهب .

واما الجعفرية فانهم يؤمنون بركان الايمان ويحترمون اركان الاسلام ويلتقون مع بقية المذاهب في معظم الفروع وقد تلقى أئمة السنة عن أئمة الشيعة كما تلقى أئمة الشيعة عن أئمة السنة مما يؤكد انهم أمة مسلمة واحدة .

واذا كان هناك من اختلافات يسعى بعض الناس على تعميقها فانها تتعلق بأمور تاريخية ما احرانا في هذه الايام ان نتجاوزها ونحقق وحدة الأمة ونقوي من تكاتفها في وجه ما تتعرض له من تحديات .

فهل فكرنا فيما يصلحنا ووقفنا عند كسبنا وعدم نبش الماضي للإساءة والاختلاف وهلا احترمنا سلفنا الصالح قال تعالى : { **تلك أمة قد خلت لهما ما كسبت ولكم ما**

كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون } وقال سبحانه : { **ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم** } .



أما الإباضية فهم أتباع عبد الله بن إباض وهم أكثر الخوارج اعتدالاً وأقربهم إلى الجماعة الإسلامية ويقولون عن مخالفهم من المسلمين بأنهم كفار أي كفار نعمة لا كفار عقيدة لأنهم لم يكفروا بالله ولكن قصروا في جنب الله ويرون أن دماء مخالفهم حرام ودارهم دار توحيد وإسلام إلا معسكر السلطان ولكنهم لا يعلنون ذلك فهم يرون في أنفسهم أن دار المخالفين ودماءهم حرام ولا يحل من غنائم المسلمين الذين يحاربون إلا الخيل والسلاح وكل ما فيه قوة في الحروب ويردون الذهب والفضة وفقههم قريب من فقه المذاهب الإسلامية .

وهكذا لا يستطيع مسلم أن يكفر مسلماً ممن ينطق بالشهادتين ومن أهل القبلة وكل واحد من أتباع المذاهب السنية الأربعة والظاهرية والمذهب الجعفري والمذهب الزيدي والمذهب الإباضي يعد مسلماً فشرعنا الطاهر له الظاهر والله يتولى السرائر فعن ابن عباس رضي الله عنهما : قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : سرية فيها المقداد فلما اتوا القوم وجدوهم قد تفرقوا وبقي رجل له مال كثير فقال : أشهد أن لا إله إلا الله فقتله المقداد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : كيف لك بلا إله إلا الله غدا؟ وإنزل الله تعالى له الآية الكريمة : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِنَا إِلَى



البيكم السلام لست مؤمناً } والله تعالى اعلم .

٥٠/٦/١٠
ص ٥٧٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

السؤال الثاني :

ما هي حدود التكفير في يومنا هذا ؟ هل يجوز لمسلم ان يكفر الذين يمارسون أي واحد من المذاهب الاسلامية التقليدية او من يتبع العقيدة الأشعرية ؟ وفضلاً عن ذلك هل يجوز ان يكفر الذين يسلكون الطريقة الصوفية الحقيقية ؟

الجواب : الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين وبعد ،

ان التكفير في يومنا هذا ليس له حدود ولا قيود عند البعض اما بسبب غرور وكبر وانغلاق فكر والحق خلاف ذلك يقول الامام ابو حنيفة رضي الله عنه : اعلم الناس هو اعلمهم باختلاف الناس " وقد يكون التكفير لهوى وعصبية لفكر او ردة فعل فتحول الاختلاف وهو علامة صحة وخير الى خلاف يحمل بذور الشر قاد الى العداوة والخصومة وتبادل القذف والاتهام حتى الوقوع في التكفير قال الله تعالى : { ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا

لست منهم في شيء انما امرهم الى الله ثم يبينهم بما كانوا يفعلون } .

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في هذه الآية { ان الذين فرقوا دينهم } " هم اهل البدع والشبهات واهل الضلالة من هذه الأمة " .

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعائشة - رضي الله عنها - { ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا } انما هم اصحاب البدع واصحاب الأهواء واصحاب الضلالة من هذه الأمة يا عائشة : ان لكل صاحب ذنب براء غير اصحاب البدع واصحاب الأهواء ليس لهم توبة وأنا بريء منهم وهم مني براء " وتشير الآية للرسول صلى الله عليه وآله وسلم : لست من عقابهم في شيء وانما عليك الانذار . وكان علي رضي الله عنه يقول : " والله ما فرقوه ولكنهم فارقوه " وقد تأول ابو هريرة وعائشة وابو امامه رضي الله عنهم قوله تعالى : { ان الذين فرقوا دينهم وكانوا

شيعا كل حزب بما لديهم فرحون } فقالوا انه لأهل القبلة من أهل الأهواء والبدع .

ان التكفير أمر خطير لما يترتب عليه من استحلال دم المسلم وماله وهدر كرامته في الدنيا ويتعدى ذلك الى الدار الآخرة بانه مخلد في النار فيجب الاحتراز من التكفير ما وجد اليه سبيلاً فان استباحة الدماء والأموال من المصلين الى القبلة المصرحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ والخطأ في ترك الف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم ، وقد قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : " أمرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله فاذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها " 

٠٥/٠٦/١٠

ص ٥٧٠٠١

طبعاً للحكام الشريعة لا تخفيه وقد نص الإمام الحنفاي رحمه الله تعالى بقوله : { زود منكم أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله } ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله " وهو توضيح لعقيدة أهل السنة ورد على الخوارج القائلين بالتكفير بكل ذنب وقد قيده بقوله : " ما لم يستحله " وقوله : " ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله " رد على المرجئة الذين يقولون : " يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة وشبهتهم كما يقول العلامة صدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية - كانت قد وقعت لبعض الأولين فاتفق الصحابة رضي الله عنهم على قتلهم ان لم يتوبوا من ذلك فان قدامه ابن مظعون شرب الخمر بعد تحريمها هو وطائفة وتأولوا قوله تعالى : { ليس على الذين آمنوا

وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وأمنوا وعملوا الصالحات } فلما ذكر ذلك لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - اتفق هو وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وسانر الصحابة رضي الله عنهم - على انهم ان اعترفوا بالتحريم جلدوا وان أصروا على استحلالها قتلوا وقال عمر رضي الله عنه لقد أمة : اخطأت استك الحفرة اما انك لو اتقيت وأمنت وعملت الصالحات لم تشرب الخمر وذلك ان هذه الآية بسبب ان الله سبحانه لما حرم الخمر وكان تحريمها بعد وقعة أحد قال بعض الصحابة - رضي الله عنهم ! كيف باصحابنا الذين ماتوا وهم يشربون الخمر ؟ فانزل الله هذه الآية يبين فيها ان من طعم الشيء في الحال التي لم يحرم فيها فلا جناح عليه ان كان من المؤمنين المتقين المصلحين كما كان من أمر استقبال بيت المقدس ، ثم ان اولئك الذين فعلوا ذلك (ندموا وعلموا) انهم أخطؤوا وايسوا من التوبة فكتب عمر - رضي الله عنه - الى قدامة يقول له : { حم ، تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم ، غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب } ما ادري أي ذنبك اعظم استحلالك المحرم اولاً ام يأسك من رحمة الله ثانياً ؟ وهذا الذي اتفق عليه الصحابة رضي الله عنهم ، هو متفق عليه بين أئمة المسلمين ويقول الامام الطحاوي رحمه الله تعالى : " ولا يخرج العبد من الايمان الا بحدود أدخله فيه " وهو تقرير لما قال : " لا تكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله " .

ان الإمام علي رضي الله عنه لم ير في نقض بيعة الخوارج المساس بايمانهم فلم يقل انهم قد كفروا بل قال لهم : " كلمة حق اريد بها باطل " . . . وخاطبهم قائلاً : " لكم علينا ثلاث لا نمنعكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسم الله ، ولا نبدؤكم بقتال ، ولا نمنعكم الفيء ما دامت ايديكم معنا ، وعاملهم على الاسلام " .

ويقول الامام ابو الحسن الاشعري - رحمه الله تعالى - اختلف المسلمون بعد نبينهم صلى الله عليه وآله وسلم في اشياء ضلل فيها بعضهم بعضاً وتبرأ بعضهم من بعض فصاروا فرقا متباينين الا ان الاسلام يجمعهم .

وان كثيراً من العلماء الأثبات يتورعون عن الحكم بتكفير المسلم ما وجدوا الى ذلك سبيلاً وان ابن نجيم وهو من كبار فقهاء الحنفية رجع عن كثير من فتاواه بالتكفير وذكر ان المسألة اذا كان فيها تسعة وتسعون وجهاً تقتضي التكفير ، وفيها وجه واحد يقتضي غير ذلك رجع الوجه الواحد على التسعة والتسعين في هذا المقام .

فهل بعد هذا وغيره من يجزئ على تكفير مسلم دون حجة ودليل شرعي ؟

اما من يتبع العقيدة الاشعرية او يسلكون الطريقة الصوفية الحقيقية فيقول الامام محمد عبده - رحمه الله تعالى - عن الصوفية والحكماء الاسلاميين والاشاعرة " انهم يدققون



غاية التدقيق في التطبيق على ما كان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابه رضي الله عنهم .

ومذهب الأشاعرة وهم إحدى فرق أهل السنة والجماعة وفي هذا يقول الإمام السفاريني الحنبلي في كتابه لوامع الاتوار : أهل السنة والجماعة ثلاث فرق : الأثرية وإمامهم أحمد ابن حنبل - رضي الله عنه - ، والأشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري رحمه الله ، والماتريدية وإمامهم أبو منصور الماتريدية - رحمه الله - .

وعليه فإن مذاهب أهل السنة والجماعة تغطي الجانب النقلي والعقلي في عقيدة المسلم أما الجانب النقلي فقد اشتغل به الأثرية الحنابلة أتباع أحمد بن حنبل رحمه الله وأما الجانب العقلي فقد اشتغل به المتكلمون علماء الأشاعرة والماتريدية الذين قاموا بوضع الأدلة العقلية ودفع الشبه عن العقيدة ومناقشة الفرق الضالة التي أرادت بث سمومها في حياة المسلمين وبث شبهها في عقائدهم حتى ردوا كيدها إلى نحرها وعليه فإن أهل السنة والجماعة مذهب واحد متكامل ذو شعب ثلاث تجمع الدليل والتعليل والنظر النقلي والعقلي وتوجد برد اليقين عند المسلم وهي وإن اختلفت فانما تختلف في الجزئيات وتلتقي في الكلّيات وليس لأحد من فرقها ادعاء الصواب دون غيرها ولا تكفير الآخر كيف لا وقد عقدت على عقيدتها القلوب وصنفت فيها التصانيف في تفسير القرآن وشروح السنة وكتب اللغة والأدب ودان بها ملايين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وقام بها آلاف العلماء من شتى المدارس ومختلف المذاهب وتباين البلدان .

أما الصوفية فيقول الإمام عبدالحليم محمود رحمه الله تعالى في فتاويه " الصوفية الصافية هي التي تلتزم بكتاب الله تعالى وسنة رسوله قولا وعملا وإخلاصا ويحيون في ظل الأسلام الذي ارتضاه الله لعباده أساسه التوحيد الخالص ومراقبة الله في السر والعلن وتكوين الضمير القائم على خشية الله وحسن الصلة والخلق بين الناس وجعل الله تعالى قبلتهم في كل شيء وجعل الدنيا مزرعة الآخرة والمادة في أيديهم لخير الناس وليست في قلوبهم
وإن الصوفية تقوم على تطهير الباطن قبل الظاهر وأعطاء الأولوية لأعمال القلوب فركزوا على التربية الروحية والأخلاقية والصوفية الصافية الحقيقية تلتزم بأحكام الشرع الحنيف وتنبذ البدع والانحراف في القول والعمل ، والله تعالى أعلم .



بسم الله الرحمن الرحيم

السؤال الثالث :

من يجوز ان يعتبر مفتياً حقيقياً في الاسلام ؟ وما هي المؤهلات الإسلامية لمن يتصدى بافتاء الفتاوى وبهداية الناس في فهمه واتباع الشريعة الإسلامية ؟

الجواب : الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين وبعد ،

يشترط في المفتي :

- ١ . ان يكون محيطاً بمدارك الشرع متمكناً من استثارة الظن بالنظر فيها وتقديم ما يجب تقديمه وتأخير ما يجب تأخيره .
- ٢ . ان يكون عدلاً مجتنباً للمعاصي القاذحة وهذا يشترط لجواز الاعتماد على فتواه فمن ليس عدلاً ، فلا تقبل فتواه اما ما هو في نفسه فلا ، فكان العدالة شرط القبول للفتوى لا شرط صحة الاجتهاد .

يقول ابن القيم - رحمه الله تعالى : " ولما كان التبليغ عن الله سبحانه يعتمد العلم بما يبلغ ، والصدق فيه لم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا الا لمن اتصف بالعلم والصدق فيكون عالماً بما يبلغ ، صادقاً فيه ، ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضي السيرة عدلاً في اقواله ، وأفعاله متشابه السر والعلانية في مدخله ومخرجه " .

ويقول النووي رحمه الله تعالى : " شرط المفتي كونه مكلفاً مسلماً ثقة مأموناً متزهياً عن اسباب الفسق ، وخوارم المروءة ، فقيه النفس ، سليم الذهن ، رصين الفكر ، صحيح التصرف ، والإستطاب ، متيقظاً سواء فيه الحر والعبد ، والمرأة والأعمى والآخرس اذا كتب ، او فهمت اشارته " قال الشيخ ابو عمرو بن الصلاح - رحمه الله تعالى - وينبغي ان يكون كالأروى في انه لا يؤثر فيه قرابة وعداوة وجر نفع ، ودفع ضرر ، لان المفتي في حكم مخبر عن الشرع بما لا اختصاص له بشخص فكان كالأروى لا كالشاهد ، وفتواه لا يرتبط بها الزام بخلاف حكم القاضي " .

ان الإفتاء أخص من الاجتهاد ، فالاجتهاد استنباط الاحكام سواء اكان سؤال في موضوعها ام لم يكن ، كما كان يفعل ابو حنيفة في درسه عندما يفرع التعريفات المختلفة ، ويفرض الفروض الكثيرة ، ليختبر الأقيسة التي يستنبط عليها ، ويتعرف صلاحية هذه العلل والأقيسة .



أما الإفتاء فإنه لا يكون إلا إذا كانت واقعة وفتت ويعرف الفقهاء حميت ، وانسوى
السليمة التي تكون من مجتهد تقتضي مع شروط الاجتهاد التي سبق ذكرها شروطاً أخرى ،
وهي معرفة واقعة الاستفتاء ودراسة نفسية المستفتي ، والجماعة التي تعيش فيها ليعرف مدى
أثر الفتوى سلباً وإيجاباً حتى لا يتخذ دين الله هزواً ولا لعباً .
ذكر ابن القيم - رحمه الله تعالى - عن أبي عبد الله بن بطة - رحمه الله تعالى - في
كتابه في الخلع عن الإمام احمد - رحمه الله تعالى - انه قال : لا ينبغي للرجل ان ينصب نفسه
للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال :

- أولها : أن تكون له نية ، فان لم يكن له نية لم يكن عليه نور ولا على كلامه نور .
- الثانية : ان يكون له علم وحلم ووقار وسكينة .
- الثالثة : ان يكون قويا على ما هو فيه ، وعلى معرفته .
- الرابعة : الكفاية والامضغه الناس .
- الخامسة : معرفة الناس .

فأما النية فهي رأس الأمر وعموده وأساسه وأصله الذي يبني فانها روح العمل وقائده
وسائقه ، والعمل تابع لها يبني عليها يصح بصحتها ويفسد بفسادها ، وبها يستجلب التوفيق .
اما الحلم والسكينة والوقار فانها كسوة علم المفتي وجماله واذا فقدوا كان علمه كالبدن
العارى من اللباس .

وقال بعض السلف : ما قرن شيء الى شيء احسن من علم الى حلم والناس ههنا أربعة أقسام :
فخيارهم من أوتي الحلم والعلم ، وشرارهم من عدمها ، والثالث : من أوتي علماً بلا حلم
والرابع : عكسه .

فالحلم زينة العلم وبهاؤه وجماله ، وضده الطيش والعجلة ، والحدة والتسرع وعدم
الثبات .

والوقار والسكينة ثمرة الحلم ونتيجته ، وما أحوج المفتي الى السكينة فهي طمأنينة
القلب واستقراره ، وأصلها في القلب ويظهر أثرها على الجوارح وهي عامة وخاصة كسكينة
الانبياء واتباعهم من المؤمنين ، ولتحقيقها لا بد من استيلاء مراقبة العبد لربه جل جلاله حتى
كأنه يراه ، وكلما اشتدت هذه المراقبة أوجب له من الحياء والسكينة والمحبة والخضوع
والخشوع والخوف والرجاء ما لا يحصل بدونها .

واما الاستظهار بالعلم فالمفتي محتاج الى قوة في العلم ، وقوة في التنفيذ ، فانه لا ينفع
تكلم بحق لا نقاذ له .

واما الكفاية حتى لا يحتاج الى الناس ، والأخذ مما في ايديهم ، فالعالم اذا منح غناه ،
فقد أعين على تنفيذ علمه ، واذا احتاج الى الناس فقد مات علمه وهو ينظر .

واما معرفة الناس ، فهو أصل عظيم يحتاج اليه المفتي والحاكم ، فاذا لم يكن فقيها في
الأمر له معرفة بالناس تصور له الظالم بصورة المظلوم وعكسه ، وراج عليه المكر والخداع
والاحتيال ، وتصور له الزنديق في صورة الصديق ، والكاذب في صورة الصادق ، بل ينبغي له
أن يكون فقيها في معرفة مكر الناس ، وخداعهم واحتيالهم وعواندهم وعرفياتهم فان الفتوى
تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والأحوال وذلك كله من دين الله تعالى .

والمطلوب في الفتوى هو الحق والاعتدال والوسطية ففي الحديث " سدودا وقاربوا
واغدوا وروحوا وشيء من الدلجة ، القصد القصد تبلغوا " .

يقول الشاطبي - رحمه الله تعالى - المفتي البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس
على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور ، فلا يذهب بهم مذهب الشدة ، ولا يميل بهم الى



طرف الانحلال ، والدليل على صحته هذا انه السراط الذي جاءت به اشريعة فانه من ان مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير افراط ولا تفريط ، فاذا خرج عن ذلك في المستفتين خرج عن قصد الشارع ، ولذلك كان ما خرج عن المذهب الوسيط مذموماً عند العلماء الراسخين ، وايضاً فان هذا المذهب كان المفهوم من شأن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - واصحابه الأكرمين التي يشترط استجماعه لها ، وقد عد الأستاذ فيه أربعين خصلة منها :

يشترط ان يكون المفتي بالغاً فان الصبي ، وان بلغ رتبة الاجتهاد وتيسر عليه درك الاحكام ، فلا ثقة بنظره وطلبه فالبالغ هو الذي يعتمد قوله .
وينبغي ان يكون المفتي عالماً باللغة وبالقرآن وعلم الأصول وعلم التواريخ (الناسخ والمنسوخ) وعلم الحديث وعلم الفقه ، وفقه النفس وان يكون عدلاً ومن العلماء من اشار الى صفات شخصية أخرى هي الاسلام والعقل والفطنة وسرعة البديهة .
وأخيراً أود أن اشير الى ان نظام الافتاء رقم (١٧) لسنة ١٩٩٧م الصادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور قد بين اجراءات تعيين المفتي العام للمملكة والشروط المطلوبة فيه فقد نصت المادة (٤) من النظام في الفقرتين (أ ، ب) على ما يلي : -
المادة (٤) فقرة (أ) :

يعين المفتي العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقترن القرار بالارادة الملكية ، ويكون برتبة أمين عام .
فقرة (ب) :

يشترط فيمن يعين في منصب المفتي العام ان يكون قد حصل على الشهادة الجامعية الأولى في العلوم الشرعية على الأقل ومضى على حصوله عليها مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة وان تتوافر فيه القدرة العلمية التي تؤهله للقيام بالافتاء .
أما مجلس الافتاء فقد بين النظام تشكيله وشروط العضوية في المادة (٥) فقرة (أ) من النظام :

ينشأ في المملكة مجلس يسمى (مجلس الافتاء) ويشكل على النحو التالي : -

- | | | |
|-----|--|---------------|
| ١ . | قاضي القضاة | رئيساً |
| ٢ . | المفتي العام | نائباً للرئيس |
| ٣ . | عميد كلية الشريعة/ في الجامعة الاردنية | عضواً |
| ٤ . | مفتي القوات المسلحة الاردنية | عضواً |
| ٥ . | خمسة من العلماء المختصين في العلوم الشرعية | أعضاء |

(ب) يعين الاعضاء المنصوص عليهم في البند (٥) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويشترط في كل منهم ان يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولى في العلوم الشرعية وان تكون له بحوث وانتاج في العلوم الشرعية .

(ج) يجتمع مجلس الافتاء مرة كل شهر على الأقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعه قانونياً اذا حضره ستة من اعضاءه على الأقل على ان يكون رئيسه او نائبه في حالة غيابه واحداً منهم ويتخذ قراراته بالاجماع او باكثرية الأصوات واذا تساوت الأصوات فيرجح الجانب الذي كان رئيس الاجتماع قد صوت معه .



- (د) لمجلس الافتاء دعوة اصحاب الاختصاص والخبرة في الموضوع المعروض عليه لحضور أي اجتماع له للاستئناس بارائهم فيه دون ان يكون لأي منهم حق التصويت .
- (هـ) يسمى المفتي العام أحد المفتين ليكون مقررًا لمجلس الافتاء يتولى إعداد جدول أعمال المجلس وتدوين القرارات التي تصدر عنه .

أما ما يشترط في مفتي المحافظة فتنص المادة (٤) فقرة (ج) من النظام :
يشترط في المفتي ان يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية في العلوم الشرعية .

أما اجراءات تعيين المفتي فنصت عليها المادة (٨) فقرة (أ) من النظام :
يعين المفتي بقرار من الوزير بناء على تنسيب من مجلس الافتاء بعد اجتياز المسابقة التي يجريها ويتم تنظيمها وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير .

(ب) للوزير في الحالات الخاصة وبناء على تنسيب مجلس الافتاء ان يعين المفتي دون ان يشترك في المسابقة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ويشترط في ذلك ما يلي :-

١ . ان يكون ذلك الشخص قد حصل على الشهادة الجامعية الأولى على الأقل في العلوم الشرعية منذ خمس سنوات على الأقل .

٢ . ان يجتاز الامتحان الشفوي الذي يجريه مجلس الافتاء له .

٣ . ان يكون مشهوداً له بالمقدرة على الافتاء وحسن السيرة والسلوك .

والله تعالى اعلم .

المفتي العام



سعيد عبد الحفيظ حجاوي